NOW.
now.mmedia.me

هـيثـم الطبـش
20 نيسان 2014

قطاع النفط: الفساد ومحدودية الخبرة يقلقان المراقبين

ساسين لـNOW: الشفافية والمحاسبة والحوكمة تخفض الأخطار

للمرة الرابعة تأجلت جولة تراخيص قطاع النفط والغاز التي كان يُفترض أن تتم في العاشر من هذا الشهر. وعوضاً من ذلك شكّلت الحكومة لجنة وزارية لدراسة إضافية للمرسومين المرتقبين. ورأى مراقبون أن هذه الخطوة إنما تأتي ريثما يتوفر الإجماع السياسي على تحديد مناطق التنقيب وشروط العقود.

وإذا كان الخلاف على استئناف التنقيب في عدد محدود من "البلوكات" أو فيها كلها في الوقت ذاته غير محسوم بعد، لأن لكل من طرفي الاقتراحين أسبابه، فإن المؤكد ان اكتشافات الغاز في شرق المتوسط تأتي في وقت يُنتظر أن يرتفع الطلب

على الغاز 1.6 في المئة سنوياً، في طريقه للتقدم على الفحم كمصدر للطاقة، وفي ذلك خير مُرتقب للبنان.

وأظهر الإحصاء الجيولوجي الأميركي في العام 2010 تقديرات بأن حوض المتوسط يضم 1.7 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج ونحو 122 تريليون قدم مكعبة من الغاز في حوض المتوسط، متضمنة حصة لبنان والبلدان المجاورة، التي سبقت لبنان إلى استغلال هذه الموارد كما هو الحال بالنسبة إلى إسرائيل.

ويبقى الخلاف اللبناني الإسرائيلي على الحدود البحرية، أحد الملفات العالقة التي تحمل في طياتها أبعاداً سياسية واحتمالات تصعيد عسكري مفتوح. ولذلك نشطت الدبلوماسية الأميركية على هذا الخط، لمحاولة التوصل إلى قواسم مشتركة تسحب فتيل التأزم من خلال سلسلة اقتراحات تسعى الإدارة الأميركية إلى تسويقها لدى الجانبين.

في هذا السياق، قال خبير شؤون الطاقة اللبنانية، جورج ساسين، إن الولايات المتحدة نشطت دبلوماسياً خلال السنتين الماضيتين للتوصل إلى حل وسط بين لبنان وإسرائيل في شأن الخلاف على الحدود البحرية بينهما.

ولفت ساسين في حديث إلى "NOW" من واشنطن، إلى أن التفاصيل الدقيقة حول هذه المباحثات ربما لم تُعلن، لكن انطباعاً تكوّن بأن الرغبة الأميركية تتجاوز فكرة حل النزاع الحدودي بين الدولتين، وأن واشنطن تسعى جاهدة لمنع نشوب حرب في منطقة شرق المتوسط بسبب الثروات الهيدروكربونية، لافتاً إلى أن هذه الحرب لن تشمل حقول النفط والغاز فقط، بل ستتمدد إلى المياه القبرصية، ما سيجر تركيا والاتحاد الأوروبي إلى المواجهة.

ورأى ساسين، أن الولايات المتحدة تضع نفسها في موقع الوسيط، وتقترح أن يطوّر المنطقة المتنازع عليها طرف ثالث، يمكن أن يكون شركة أميركية على الأرجح، خلال فترة انتظار نضوج حل سياسي للخلاف الحدودي. وأشار ساسين إلى أن هذا النموذج يمكن أن يؤدي إلى تقسيم عائدات النفط أو تجميدها في حساب خارجي وتوزيعها بحسب نصيب كل بلد مع انتهاء التسوية السياسية.

وكانت واشنطن نصحت عبر نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون ديبلوماسية الطاقة، عاموس هوشيستاين لبنان وإسرائيل بعدم استثمار النفط والغاز في المنطقة البحرية المتنازع عليها بينهما قبل توصل الطرفين إلى تفاهم على الحدود البحرية.

وكان هوشيستاين زار بيروت أخيراً في محاولة لتقريب وجهات النظر طارحاً أفكاراً لم يُكشف عن مضمونها. إلا أن مصادر تحدثت عن أن الموفد الأميركي سبق وطرح في البلدين ثلاث أفكار هي: تأسيس نوع من الشراكة بين لبنان وإسرائيل لاستثمار هذه الثروة أو التنقيب معاً في المنطقة المتنازع عليها، أو امتناع الطرفين عن التنقيب في المنطقة المتنازع عليها.

ويؤكد خبراء، أن أهمية قطاع النفط والغاز اللبناني لا تكمن في أن لبنان سيصبح من الدول المُصدرة، بقدر ما أن هذه الاكتشافات ستقلّص الفاتورة النفطية من جهة وستغذي إنتاج الكهرباء، ويلفتون إلى أن القطاع لا يمكن اختصاره بإنتاج الغاز والنفط، بل بأعمال البنى التحتية التي يجب ان تتوفر تمهيداً لانطلاق العمل بالقطاع.

ورداً على سؤال عن الإجراءات الأساس التي يجب أن تتخذها الحكومة لإعادة بث الروح في عملية إطلاق قطاع النفط قال

ساسين: إن هناك الكثير من الخطوات التي ينبغي اتخاذها لبناء عمود فقري قوي لهذه الصناعة، لكن العمل الذي يتوجب القيام به لا يقتصر على الحكومة فقط، إنما من الشركاء الآخرين بمن فيهم المجتمع المدني والجامعات، الذين سيكون لهم دور في تشكيل هذا القطاع وطريقة عمله.

وشدد على أن ارتفاع نسب الفساد وضعف تطبيق القانون ومحدودية الخبرة، تشكّل الأخطار الأكثر تاثيراً في القطاع، مطالباً بأن تركز الأولويات على تعزيز دور الشفافية والمحاسبة في صناعة القرار لخفض هذه الأخطار.

ولفت إلى أن حوكمة القطاع تعتبر من الأمثلة على القرارات الرئيسية التي تتطلب تحليلاً عميقاً ومناقشة لما هو أبعد من دور وزير الطاقة وهيئة الإشراف على قطاع النفط بما يتضمن تطوير مؤسسات مستدامة. وشدد على أن السياسات الأخرى التي يجب أن تُطوّر تشمل الحماية البيئية وتوفير الوظائف وتطوير البنى التحتية وإدارة العائدات.